S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/90
1 February 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٧ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير إلى مجلس الأمن عملا بالفقرة ٧ من قراره ١١٤٣ (١٩٩٧) المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي الفقرة ٦ من القرار، رحب المجلس باعتزامي، تقديم تقرير تكميلي على النحو الوارد في تقريري الأخير (S/1997/935، الفقرة ٩٠)، وأعرب عن استعداده لأن يقوم، في ضوء توصياتي، بإيجاد طرق لتحسين تنفيذ البرنامج الإنساني للعراق، واتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالموارد الإضافية اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للشعب العراقي، وكذلك النظر في تمديد الإطار الزمني لتنفيذ ذلك القرار.

٢ - وأبلغت المجلس في تقريري الأخير (المرجع نفسه، الفقرتان ٨٨ و ٨٩) بأنني، من أجل مساعدة المجلس، أصدرت توجيهاتي إلى مكتب برنامج العراق، بأن يستعرض، آخذا في الاعتبار التام قرارات المجلس ذات الصلة ومذكرة التفاهم، وبمساعدة من جانب جميع الأطراف المعنية، الاحتياجات ذات الأولوية في جميع القطاعات ذات الصلة مع التركيز على نحو خاص على تعزيز كفاءة خطة التوزيع وكفايتها. ونظرا للحاجة الماسة إلى القيام باستعراض منهجي لكامل عملية التعاقد، وتجهيز الطلبات والموافقة عليها، وشراء، وشحن الأصناف ذات الصلة وتوزيعها، فقد طلبت من مكتب برنامج العراق أيضا صياغة توصيات لتحديد ومعالجة الشواغل المتعلقة بمسائل التجهيز والتوريد، وخاصة من أجل وضع نظام يكفل التحديد الواضح للطلبات المترابطة تمهيدا لعرضها على لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب قراره ٦٦١ (١٩٩٠) المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٠. وأرحب بطلب المجلس، في الفقرة ٩ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، أن تواصل اللجنة، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام، تحسين وتوضيح إجراءات عملها من أجل التعجيل بعملية الموافقة، وأن تقدم تقريرا إلى المجلس في موعد أقصاه ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٣ - وأعد مكتب برنامج العراق اختصاصات مفصلة وأجرى استعراضَي العملية والبرنامج المطلوبين بمشاركة تامة من جانب جميع وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها المعنية، ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق الذي اضطلع بدور جهة التنسيق للاستعراضين الجاريين في العراق، ووحدة المراقبة المتعددة الاختصاصات في العراق. وقد زوِّدت حكومة العراق بنسخة من الاختصاصات المتعلقة بكلا الاستعراضين وطلب إليها أيضا المساعدة والمساهمة فيهما.

٤ - وقد أخذ مكتب برنامج العراق في الاعتبار لدى اضطلاعه باستعراض العملية، جميع الآراء المعرب عنها أو المقدمة كتابة من جانب أعضاء مجلس الأمن ولجنته، وحكومة العراق ودول أعضاء أخرى، فضلا عن وكالات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها المعنية. وفي حين وجهت حكومة العراق عنايتي وعناية الأمانة العامة إلى آرائها وشواغلها فيما يتعلق بإجراءات لجنة مجلس الأمن وممارساتها، فإنها لم تقدم ردها الرسمي على نتائج استعراض البرنامج. وعلى الرغم من انعقاد عدد من الاجتماعات في بغداد بين موظفي الأمم المتحدة ونظرائهم التقنيين في العراق، أعلنت حكومة العراق عن استعدادها لتقديم معلومات فيما يتعلق بتنفيذ مذكرة التفاهم فحسب. وأعلنت الحكومة أيضا أنها "لم تقترح أو تناقش أي سقف مالي جديد لمذكرة التفاهم، حيث أن فهمها لمذكرة التفاهم هو أنها إجراء مؤقت واستثنائي بهدف تخفيف معاناة الشعب العراقي من جراء الحصار المفروض على العراق". وأن أشد مطالب العراق إلحاحا هي "تنفيذ الفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) بعد أن أنجز المتطلبات الجوهرية لأحكام الجزء جيم من ذلك القرار".

٥ - وأعلنت حكومة العراق أيضا أن البطاقات التموينية هي مسؤولية حكومة العراق. وأنه في الوقت الذي لا ترى فيه الحكومة مانعا من سماع وجهات النظر المختلفة التي تبديها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها بشأن القيمة التغذوية لمجموع مفردات تلك البطاقات، فإنها ترى أن من غير المناسب بحثها قبل أن ترى ماهية الزيادة التي ستطرأ على الموارد بموجب مذكرة التفاهم. وأعلنت الحكومة أيضا "أن النظر في أي استراتيجية لتخصيصات القطاعات المشمولة [في خطة الشراء] والتوزيع أو أي قطاعات أخرى إضافية سيكون من اختصاص حكومة العراق". وفي حين أن الحكومة ستستفيد "من ملاحظات ومقترحات ودراسات" وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، "فإن القرار النهائي هو لحكومة العراق وبالاستناد إلى ما ستكون عليه الزيادة في موارد المذكرة".

٦ - وبناء عليه، أجري استعراض البرنامج بدون أن تقدم حكومة العراق رسميا أي مدخلات. وفضلا عن ذلك، لم يكن بالإمكان التوصل إلى بيانات إحصائية موثوقة عن الإنتاج المحلي الحالي للمواد الغذائية. ومع ذلك، فمن المقدر أنه أقل بكثير من مستوى الإنتاج الذي كان سائدا قبل عام ١٩٩١. وفي حالة موافقة المجلس على تمويل إضافي، فسيقتضي الأمر إجراء مناقشة تفصيلية بشأن جميع التوصيات المتعلقة بالمدخلات الإضافية مع حكومة العراق والنظراء الحكوميين المحليين بهدف توضيح القضايا المعلقة والتوصل إلى اتفاق واضح بشأن الأولويات. وفي أعقاب ذلك، ينبغي للحكومة أن تقدم مقترحات مشاريع تفصيلية بما يتمشى مع نهج وشكل المقترحات التي ستقدم إلى المجلس.

٧ - وأود أن أعيد التأكيد، كما سبق أن أعلنت في تقاريري السابقة إلى المجلس، على التعقد الاستثنائي غير المسبوق الذي يتسم به البرنامج الإنساني الذي يجري تنفيذه عملا بقرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ وعلى أنه لا ينبغي بالتالي معاملة البرنامج بوصفه مجرد برنامج إنمائي وما يتطلبه ذلك البرنامج من احتياجات. فهو برنامج فريد من نوعه، وضعه المجلس كتدبير مؤقت لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي ويجري تنفيذه في سياق نظام للجزاءات، بكل ما يواكبه من أبعاد سياسية

ونفسيـــة وتجاريـــة، إلى أن ينفـــذ العراق القرارات ذات الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١.

ثانيا - استعراض العملية

٨ - يمثل كامل عملية التعاقد، وتجهيز الطلبات، والموافقة من جانب لجنة مجلس الأمن، وشراء الإمدادات الإنسانية وشحنها، وكذلك توزيعها داخل العراق في الوقت المناسب، سلسلة من الأنشطة المعقدة والمترابطة الشديدة الحساسية من حيث التوقيت، تشترك فيها لجنة مجلس الأمن، وحكومة العراق ودول أعضاء أخرى، والأمانة العامة للأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها المعنية، فضلا عن شركات خاصة ومؤسسات مالية. وفي برنامج يتسم بمثل هذا القدر الاستثنائي غير المسبوق من التعقد، يجري تنفيذه في سياق نظام للجزاءات، لا بد من كفالة تعاون وثيق بين جميع الجهات المعنية وكفالة تنسيق كامل العملية حتى يمكن تحقيق الأهداف الإنسانية لقرار المجلس ٩٨٦ (١٩٩٥) بأسرع ما يمكن.

٩ - وفي حين يمكن أن يُعزى بطء وصول الإمدادات الإنسانية، في البداية، إلى المشاكل الملازمة للمرحلة الاستهلالية لأي برنامج بحجم وتعقد برنامج العراق، فقد أمكن الآن تحديد عدد من الأسباب المستمرة للتأخير ينبغي تناولها على أعجل نحو. وبالإضافة إلى التحسينات اللازم إدخالها على خطة التوزيع ومرفقاتها، فإن أسباب التأخير التي يلزم تناولها هي في معظمها إجرائية وتنظيمية، ذلك فضلا عن مسألة توافر الموارد المالية.

١٠ - ولا تزال خطة التوزيع ومرفقاتها ذات أهمية رئيسية بالنسبة لكامل عملية توصيل المساعدة الإنسانية إلى الشعب العراقي في الوقت المناسب. وهناك مجالان رئيسيان ينبغي تحسينهما فيما يتعلق بمرفقات خطة التوزيع، وهما: التوقيت والشكل. فأولا، فيما يتعلق بالتوقيت، كان هناك فترة توقف بين تمديد مجلس الأمن للإطار الزمني لتنفيذ الفقرات ذات الصلة من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وبين تقديم خطة التوزيع للموافقة عليها، وقد كان لذلك أثر سلبي على سرعة تنفيذ البرنامج. وثانيا، يجب إدخال تحسينات كبيرة على محتويات وشكل الخطة ومرفقاتها (انظر الفقرات ٤٩ - ٥١ أدناه). وأعتقد أنه يمكن تقديم الطلبات إلى لجنة مجلس الأمن تبعا لترتيب أولويتها النسبية بدلا من الممارسة الحالية التي تقوم على النظر في الطلبات حسب ترتيب ورودها. وسيضفي هذا التحسين تركيزا واستراتيجية شاملين على عملية شراء الإمدادات الإنسانية.

١١ - وفي الوقت الذي يناقش فيه الموجز التنفيذي لخطة التوزيع الحالة في العراق، وتوفر مرفقات الخطة قائمة شاملة بالأصناف الواجب شراؤها، فإن خطة التوزيع لا تتناول المسائل الأساسية من قبيل الأهداف الواجبة التحقيق، أو التواريخ المستهدفة، أو من تقع عليهم مسؤولية الاضطلاع بالأنشطة المعنية. ومن شأن إدراج المعلومات الإضافية السالفة الذكر في خطة التوزيع أن يؤدي إلى تمكين لجنة مجلس الأمن من أن تستعرض على وجه الخصوص مرفقات خطة التوزيع في البداية وبالتالي يمكن، في مرحلة مبكرة من

العملية، تناول أي استثناءات قد يضعها أعضاء لجنة مجلس الأمن قبل أن تبلغ الحاجة إلى سلعة أساسية تقنية مرحلة حرجة زمنيا.

١٢ - ونظرا للقدر الكبير من الازدواجية بين خطط التوزيع المتتالية في إطار المراحل من الأولى إلى الثالثة، فمن شأن وجود خطة توزيع مستمرة وحيدة تُستعرض وتُعدل باستمرار، حسب الاقتضاء، أن يعجل بكامل العملية، ابتداء من التعاقد على الإمدادات الإنسانية حتى توزيعها.

١٣ - وبالإضافة إلى التحسينات الموصى بإدخالها على شكل خطة التوزيع ومرفقاتها، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية بهدف تعجيل العملية بكاملها، ولا سيما بإزالة عدد من المعوقات. ويمكن تحقيق ذلك على أفضل نحو بالجمع بين التخطيط المسبق في أبكر وقت ممكن، وتوقع المجالات التي قد تنشأ فيها مشاكل واقتراح حلول لها، وزيادة التنسيق فيما بين جميع الجهات المعنية، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات، بما فيها تلك التي تتبعها لجنة مجلس الأمن، وزيادة الموارد إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

١٤ - وقد نجم عن إنشاء مكتب برنامج العراق في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، بهدف توحيد وإدارة أنشطة الأمانة العامة عملا بقراري مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) و ٩٨٦ (١٩٩٥) وما تلاهما من قرارات، أن تحسنت بالفعل الإدارة والتنسيق والتوجيه العام للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة عملا بقرارات المجلس ذات الصلة، ولو أن من المسلم به ضرورة إدخال مزيد من التحسينات. وفي ضوء نتائج استعراض العملية، قمت بالفعل باتخاذ عدد من القرارات في نطاق صلاحياتي فيما يتعلق بتجهيز وتناول الطلبات في الوقت المناسب، فضلا عن المسائل ذات الصلة التي تتطلب اتخاذ الأمانة العامة إجراء بشأنها، وترد تفاصيل ذلك في المرفق الرابع لهذا التقرير.

١٥ - ومن خلال هذه الإجراءات، مقترنة بما قد تتخذه لجنة مجلس الأمن من قرارات نتيجة الاستعراض الذي تجريه لإجراءاتها وأساليب عملها، عملا بالفقرة ٩ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، أعتقد أن عملية الموافقة على الطلبات وتوصيل الإمدادات الإنسانية للشعب العراقي يمكن إنجازها بسرعة أكبر.

١٦ - وينبغي وضع جميع الإجراءات والأنشطة المتعلقة بتنفيذ البرنامج قيد الاستعراض المستمر حتى يمكن إيجاد حل لأي صعوبات في عملية التنفيذ. وبعد أن ينظر المجلس في هذا التقرير، سيقوم الفريق المعني باستعراض العملية التابع لمكتب برنامج العراق بزيارة للعراق كيما يواصل، مع حكومة العراق ومكتب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق فضلا عن الوكالات والبرامج المعنية، استعراض عدة أمور منها فعالية سلسلة الدعم السوقي كلها، مع التركيز بشكل خاص على الأغذية والإمدادات الطبية.

١٧ - وسيتولى أمين خزانة الأمم المتحدة، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، معالجة الشواغل المعرب عنها فيما يتعلق بالصعوبات التي ووجهت في إطار الترتيبات المصرفية الحالية. وقد تأثرت عملية الشراء التي تضطلع بها حكومة العراق تأثرا سلبيا نتيجة لبطء الإجراء الحالي الذي يجري بموجبه تعويض حساب

نسبة الـ ٥٣ في المائة من حساب نسبة الـ ١٣ في المائة للمشتريات السائبة من الأغذية والأدوية التي تجريها الحكومة لمحافظات دهوك وأربيل والسليمانية الواقعة في الشمال. وتبذل جهود في الوقت الحاضر من أجل استعراض الإجراءات الحالية بهدف كفالة إيجاد طريقة أسرع لرد التكاليف إلى حساب نسبة الـ ٥٣ في المائة.

١٨ - ونقوم حاليا بتنفيذ جميع مراحل البرنامج الثلاث في نفس الوقت. وقد أدى هذا إلى زيادة كبيرة في عبء العمل الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة، ومدد بالتالي الأنشطة بحيث تجاوزت ما كان من المتوقع تمويله في الأصل من حساب النسبة ٢,٢ في المائة في إطار المراحل المختلفة. وبالتالي، يلزم، في جملة أمور، إعداد خطة وتحديد الموارد التي سيتطلبها الأمر لإنجاز الأنشطة التي ستتجاوز مدة تنفيذها فترة البرنامج نفسه.

١٩ - وثمة صعوبة كبيرة تواجه الأمانة العامة، والوكالات والبرامج المعنية كذلك، وهي المعدل غير المقبول لدوران الموظفين. وتواجهنا أيضا صعوبات شديدة في جذب الموظفين المؤهلين ذوي الخبرة والإبقاء عليهم. ولا شك أن جزءا من المشكلة يكمن في قِصر أجل التعيينات المترتب على مدة الولاية، وكذلك الظروف الصعبة نسبيا التي يتعين على الموظفين العمل في ظلها في العراق. ويقوم مكتب برنامج العراق، بالتشاور مع الجهات المعنية، باستكشاف مختلف البدائل بهدف حل الصعوبات المصادفة.

٢٠ - وفيما يتعلق بعملية الموافقة من جانب لجنة مجلس الأمن، كانت الفترة التي شملتها خطة التوزيع الثانية كانت أكثر إنتاجية من المرحلة الأولى. إلا أنه بالرغم من هذا التحسن، بدأ معدل الموافقة في النصف الثاني من المرحلة الثانية في الانخفاض عن معدل الإيرادات المتاحة، وقد يرجع ذلك لكون اللجنة، بعد أن وافقت في البداية على العقود الكبيرة من حيث قيمتها الدولارية المتعلقة بالأغذية والأدوية، وجدت نفسها أمام عبء عمل أكبر يتعلق بأصناف أقل من حيث قيمتها الدولارية ولكنها تتسم بدرجة أكبر من "الحساسية". ولذا قد يلزم إدخال تعديلات إجرائية على عملية الموافقة.

٢١ - ويعتبر توافر الإيرادات في الوقت المناسب وبطريقة يمكن توقعها أمرا جوهريا بالنسبة لكامل عملية توصيل الكمية القصوى المسموح بها من الإمدادات الإنسانية، بأسرع ما يمكن، إلى الشعب العراقي. وسيساعد أيضا الاتفاق على وجود خطة وحيدة مستمرة للتوزيع على كفالة عدم حدوث انقطاع في مبيعات النفط. وبرهن استعراض العملية على أن قرار حكومة العراق التخلي عن بيع النفط خلال النصف الأول من المرحلة الثانية كان له تأثير عام على بطء التعاقد والموافقة والتوريد أكثر من أي سبب آخر للتأخير، بما في ذلك نظر لجنة مجلس الأمن في العقود والموافقة عليها.

ثالثا - استعراض البرنامج

٢٢ - هناك اعتباران رئيسيان حددا النهج المتبع في استعراض البرنامج. أولا، سعى الاستعراض، تمشيا مع طبيعة البرنامج، إلى تحديد مجموعة من التدابير التي ستقدم مدخلات تكمل تلك التي قدمتها خطط التوزيع من الأولى إلى الثالثة. وباستثناء القطاع الغذائي، حيث يعتزم أن يستعاض عن سلة الأغذية الموافق عليها في إطار خطة التوزيع الثالثة بسلة مقترحة تحتوي على مزيد من الأغذية، ستلبي المشاريع المقترحة الاحتياجات الإنسانية التي لم تلب حتى الآن على أحسن تقدير إلا جزئيا، والتي تلبى في كثير من الحالات للمرة الأولى. وثانيا، هناك عدة مشاريع أوصي بها تستهدف بصورة محددة ضمان فعالية التناول والتوزيع والاستخدام للسلع المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). والجدير بالذكر أنني أشرت في تقريري السابق إلى الحاجة إلى استعراض الصعوبات التي تعرقل أداء نظم التوزيع، ولا سيما تلك الصعوبات المتصلة بالقطاعين الغذائي والصحي، وإلى أي مدى يسبب تدهور الهياكل الأساسية في القطاعات الأخرى تقويض قيمة المدخلات الإنسانية.

٢٣ - وقد اتبع استعراض البرنامج نهجا ينطلق من القاعدة إلى القمة بالاستناد الى المشاريع المترابطة ولم يلجأ إلى المخصصات التي تتم من القمة إلى القاعدة لكل قطاع في خطط التوزيع المتتالية. وقد حدد النهج الأخير مستويات الموارد التي حددت بدورها المشتريات اللازمة للبرنامج. وعلى الرغم من أن مراقبي الأمم المتحدة أفادوا بأنه تم استخدام معظم المدخلات استخداما سليما، فقد لاحظوا أنه في كثير من القطاعات لم يشجع الإطار الأساسي للشراء المستخدم في خطط التوزيع على اتباع نهج يمكن فيه التصدي للمشاكل الإنسانية من جانب مشروع مناظر من أجل استهداف الموارد الملائمة. وبالإضافة إلى ذلك، فلأن حجم الاحتياجات يتجاوز إلى حد كبير الموارد المستخدمة لتلبيتها، عولجت العيوب معالجة مجزأة.

٢٤ - وحاول الاستعراض تحسين توزيع الموارد على الاحتياجات التي تم تحديدها، وذلك بطريقتين. فقد أوصى الاستعراض بمشروع وباستراتيجية ذات منحى عملي لتلبية الاحتياجات المحددة. وتم جمع المقترحات المفصلة والمترابطة مع تكاليفها المقدرة في المرفق الثاني لهذا التقرير. وتهدف هذه المقترحات إلى إعطاء المجلس فكرة عن حجم الاحتياجات والحد الأدنى من الموارد المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات بطريقة فعالة وموجهة نحو أهدافها.

٢٥ - إن نوع الإصلاح المتوخى للهياكل الأساسية سيستلزم بالضرورة قدرا من الإنفاق المحلي على تكاليف المواد الخام، والعمالة، والصيانة، والتدريب، والتركيب. وتتوقع الأمم المتحدة أن يحدث ذلك، كما حدث لمشاريع الإصلاح التي تم الاضطلاع بها حتى الآن في إطار خطط التوزيع، فستتحمل حكومة العراق التكاليف المرتبطة بإصلاح الهياكل الأساسية. ومع ذلك، أوصت نتائج استعراض البرنامج بأعمال إصلاح على مستوى أكبر بكثير من الأعمال التي تم الاضطلاع بها في إطار خطط التوزيع من الأولى إلى الثالثة، وبالتالي ستكون التكاليف المرتبطة بالإصلاح أكبر أيضا. وأثناء الاستعراض، تبين أنه ما لم تكن تكاليف التنفيذ مضمونة منذ البداية، فإن السرعة التي يمكن بها تنفيذ المشاريع ستتباطأ إلى حد كبير، وفي بعض الحالات، ربما

يستحيل تماما الاضطلاع بهذه المشاريع. وإذا لم تتوفر في موعدها الموارد اللازمة لكل وزارة من الوزارات العراقية أو لم تكن هذه الموارد كافية، ربما تُضطر الأمم المتحدة إلى السعي للتوصل إلى اتفاق مع حكومة العراق لاستخدام الأموال من حساب الـ ٥٣ في المائة التابع لوكالات وبرامج الأمم المتحدة من أجل تسهيل استخدام المدخلات في إطار هذا البرنامج في موعدها وبطريقة فعالة. وإذا تبين أن ذلك ممكن، فإنه ينبغي أن تفهم جميع الأطراف المعنية أن أي أموال تخصص بهذه الطريقة ستستخدمها وكالات وبرامج الأمم المتحدة وحدها لغرض توفير المدخلات والخدمات. وسيتم وضع جميع الضمانات اللازمة للتأكد من أن هذه التدابير ستعالج بشفافية تامة وتخضع لمساءلة كل من حكومة العراق ولجنة مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتوفير الخبرة الدولية اللازمة لهذه المشاريع، ينبغي تحمل التكاليف المرتبطة بإصلاح الهياكل الأساسية عن طريق ترتيبات تعاقدية في إطار حساب الـ ٥٣ في المائة. وينبغي أن تخضع جميع التقديرات المؤقتة لتكاليف التنفيذ التكميلية لاستعراض تقني تقوم به حكومة العراق، مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٦ - وأثناء استعراض برنامج قطاع الكهرباء، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن حجم المشاكل، والموارد اللازمة للتصدي لهذه المشاكل تختلف اختلافا كاملا عن المشاكل التي تؤثر في القطاعات الأخرى. وتشير التقديرات المؤقتة التي تم النظر فيها أثناء استعراض البرنامج الى أن هناك حاجة إلى حوالي ٨٧٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الفورية لإصلاح وصيانة الهياكل الأساسية الكهربائية (توليد الكهرباء، ونقلها، وتوزيعها)، وأن مجموع المبالغ اللازمة لجميع المشاريع الضرورية للتصدي لمشاكل القطاع التشغيلية تزيد عن ٧ بلايين دولار. أما الفترة اللازمة لتنفيذ كثير من المتطلبات فتمتد إلى سنتين أو أكثر. وواضح أن حجم هذه المتطلبات يجعلها تقع خارج إطار قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). ومع ذلك، فقد تم تعريف الكهرباء على أنها مجال ملائم للمساعدة في مذكرة التفاهم، وهناك تبرير إنساني واضح لذلك. وفي بعض الحالات، يعتبر توفير المولدات الكهربائية لحالات الطوارئ لبعض المنشآت أفضل وأسرع وسيلة لتدارك عدم وجود إمدادات مضمونة للطاقة.

٢٧ - غير أنني أود أن أوجه انتباه المجلس إلى حدة المشاكل التي يعاني منها القطاع برمته. ففي الوقت الراهن، يصل الحد الأقصى للقدرة على توليد الطاقة إلى ٤٠ في المائة من القدرة الأصلية لمحطات توليد الكهرباء. ولذلك تم وضع خطط للحد من التيار الموزع على بعض الأحياء لتخفيف العبء المفروض على محطات توليد الكهرباء. وبسبب ضرورة تشغيل كثير من وحدات توليد الكهرباء في غير الظروف المصممة لها وبدون وسائل الحماية ومراقبة السلامة الموصى بها أصبحت وحدات توليد الكهرباء معرضة لأن تتعطل بصورة مفاجئة وكاملة. وبالمثل، تتدهور حالة شبكات التوزيع. وفي المحافظات الشمالية دهوك وإربيل والسليمانية، يتعطل كل شهر حوالي ٠٠٠ ١ محول كهربائي. ولا يمكن لمستوى التمويل الحالي أن يخفض من معدل الأعطال، ناهيك أن يسمح بتغيير المحولات التي تعطلت أصلا. وإن حالة توفير الكهرباء للمجتمعات المحلية خطيرة ويمكن أن تؤدي إلى إصابات ووفيات. وفي الظروف الراهنة، سيستمر معدل التدهور في الارتفاع وستظل بذلك الشبكة معرضة لأن تتعطل تعطلا كاملا. وجميع الصعوبات الأخرى التي يعاني منها الشعب العراقي تصبح مشاكل بسيطة مقارنة بالعواقب الإنسانية الناجمة عن هذا التدهور.

٢٨ - ونتيجة لذلك، وفيما عدا الاستثناءات الثلاثة التي سيتم تنفيذها في محافظات دهوك، وإربيل، والسليمانية، جمعت كل مشاريع الكهرباء المقترحة في مجموعات مستقلة وستقدم إلى المجلس في ورقة غير رسمية. وفيما يتعلق بمحافظات دهوك، وإربيل، والسليمانية، توصل استعراض البرنامج إلى نتيجة مفادها أن النهج القائم على المشتريات الذي تتبعه السلطات المحلية في إطار خطط التوزيع من الأولى إلى الثالثة بحاجة إلى الاستعاضة عنه باستراتيجية تجارية أوسع وسليمة تقنيا. والحاجة ملحة إلى إجراء تقييم فني لتقدير حالة الشبكات على نحو صحيح، مع التأكيد بصورة خاصة على السلامة والأمن، كما أن هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات تنفيذية تضع في الاعتبار الكامل النقص في المهارات في هذا القطاع. وفيما يتعلق بالمقترحات الكهربائية للمحافظات الـ ١٥ الوسطى والجنوبية، يرى خبراء الأمم المتحدة أن التوصيات المتعلقة بالتكاليف واقعية وأن المشاريع التي يعتزم القيام بها ضرورية. وعندما تتوافر بيانات كافية، سيستطيع الخبراء تقييم كل مقترح على حدة ومدى أولويته النسبية.

ألف - مجمل المقترحات القطاعية للأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق

الأغذية/التغذية

٢٩ - كما جاء في تقريري الأخير (S/1997/935)، ظلت حالة الأمن الغذائي للشعب العراقي غير مرضية، على الرغم من تنفيذ قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وما زالت الدراسات الاستقصائية التي تقوم بها وكالات وبرامج الأمم المتحدة تبين أن حالة التغذية عند الشعب العراقي دون المستويات المقبولة دوليا. ومما يبعث على قلق خاص انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات. ويبرز كذلك استعراض البرنامج مدى تعقد هذه المسألة وكيفية تحقيق أفضل توازن ممكن بين الحصص التموينية، وبرامج التغذية الخاصة، والإنتاج المعزز للأغذية. كما أعاد التقرير التأكيد على أن الأمن الغذائي الحقيقي لا يمكن أن يعتمد على الأغذية وحدها بل يتأثر بعدة أمور، منها انتشار الأمراض ومدى تلازمها، وتدهور الهياكل الأساسية المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، وتهالك المنشآت الصحية، فضلا عن انخفاض الإنتاج الزراعي.

٣٠ - وتسعى التوصيات الناشئة عن استعراض البرنامج إلى التوصل إلى توازن بين تعزيز سلة الأغذية وزيادة دعم الإنتاج الغذائي للسماح بالحصول على مزيد من البروتينات الحيوانية خارج نطاق نظام الحصص التموينية، ومما يتسم بأهمية كبيرة الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الطارئة للذين يعانون من سوء تغذية شديد عن طريق برامج تغذية تكميلية تستهدف فئات بعينها وبرامج تغذية علاجية. وبذلك حاول الاستعراض أن يوصي بأكفأ استخدام للموارد الإضافية المطلوبة.

٣١ - وتتيح سلة الأغذية الراهنة ٢٠٣٠ كيلوسعر للشخص في اليوم، و ٤٧ غراما للشخص في اليوم من البروتين النباتي. وبسبب تأخر وصول الأغذية، لم يكن بالإمكان توزيع السلة الكاملة في موعدها إلا في شهر آب/أغسطس ١٩٩٧، وعليه كانت الفائدة التغذوية الفعلية أقل مما كان مفروضا. وعندما أمعن خبراء التغذية

التابعون للأمم المتحدة النظر في الاحتياجات التغذوية لسكان العراق توصلوا إلى نتيجة مفادها أن المستوى المستهدف أقل من المستوى الذي يوفر الأمن التغذوي اللازم. وعليه، ينبغي زيادة القيمة التغذوية المستهدفة للسلة إلى ٤٦٣ ٢ كيلوسعر للشخص في اليوم و ٦٣,٦ غراما من البروتين للشخص في اليوم. وسيمثل ذلك زيادة قدرها ٢١ في المائة من الطاقة و ٣٥ في المائة من البروتينات، بما في ذلك البروتينات الحيوانية لأول مرة في تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إضافة أصناف ملائمة للسلة المعززة مثل الجبن، ومسحوق اللبن الكامل الدسم للبالغين فضلا عن كميات إضافية من الأرز، والقطانيات، والزيت النباتي أو منتجات أخرى توفر بروتينا ذا نوعية عالية، والكالسيوم، والثيامين، وفيتامين جيم. وإن إضافة مسحوق اللبن بالنسبة للبالغين سيوفر البروتين ويساهم في تلبية نسبة من الاحتياج اليومي الموصى به من الكالسيوم غير المتوفر في الوقت الراهن في سلة الأغذية. ويقدر برنامج الأغذية العالمي أن استيراد وتوزيع هذين الصنفين ممكن خلال شهرين إلى ثلاثة أشهر. وعلى الرغم من التحفظات الشديدة لوكالات وبرامج الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوفير حليب للرضع في سلة الأغذية، أشارت حكومة العراق في المبادلات غير الرسمية أنها لن توافق على إزالة حليب الرضع من سلة الأغذية. وعليه تحتفظ سلة الأغذية المعززة بحليب الرضع وتضيف حبوب الفطام المقواة لتكملة التغذية التي يتم الحصول عليها بعد ستة أشهر. وينبغي الإشارة إلى أن الأصناف التي تحتوي على بروتينات حيوانية ذات نوعية أعلى أغلى ثمنا بكثير من المنتجات ذات النوعية الأقل. وبينما تكلف سلة الأغذية الراهنة ٣٧ دولارا للشخص، تكلف السلة المعززة ٦٠ دولارا للشخص خلال ستة أشهر. غير أنه ينبغي التأكيد على أن محتوى السلة المقترحة بالضبط هو محتوى مؤقت. وفي حين أن إدراج أصناف مثل الجبن ومسحوق اللبن للبالغين من شأنه أن يساعد على تحقيق الهدف المحدد للتغذية، ما زال ينظر في خيارات أخرى كبدائل فعالة من حيث التكلفة، تحتاج إلى موافقة الحكومة.

٣٢ - وينبغي الإشارة إلى أن المخصصات المالية المقترحة لن تكون كافية تماما لتحقيق الأهداف التغذوية المذكورة أعلاه. غير أنه من المتوقع أنه يمكن تلبية الاحتياجات السعرية والبروتينية الإضافية من موارد خارجة عن إطار قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)، بما في ذلك الإنتاج المحلي. وفي هذا السياق، يمكن أن يلاحظ أن بعثة التقييم التي قامت بها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٧ ذكرت أن:

"الإنتاج الغذائي المحلي حتى عام ١٩٩٠ لم يمثل إلا ثلث الاستهلاك الإجمالي، وذلك حتى في السنوات التي كان الإنتاج فيها جيدا بصورة استثنائية، وتم استيراد الثلثين المتبقيين. وكانت التكاليف المقدرة للأغذية المستوردة خلال هذه الفترة حوالي بليوني دولار في السنة، وبلغت تكاليف الأغذية المستوردة ٣ بلايين دولار في السنوات التي كان فيها إنتاج الأغذية رديئا. ومنذ الحظر المفروض على النفط في آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى تنفيذ برنامج النفط مقابل الأغذية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، اعتمد البلد بصورة رئيسية على الإنتاج المحلي لتلبية الاحتياجات الغذائية نظرا لأن القدرة على استيراد الأغذية تجاريا قد تأثرت تأثرا شديدا بسبب فقدان إيرادات التصدير".

٣٣ - وبالإضافة إلى زيادة المأخوذ الغذائي عن طريق سلة حصص الأغذية، يوصى بالتصريح بمزيد من الأموال لزيادة إنتاج البيض والدجاج عن طريق المشاريع الرائدة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووزارة الزراعة. ولا تستطيع وزارة التجارة في الوقت الراهن أن توزع عن طريق نظام الحصص هذه السلع، ولذلك يقترح استخدام الأسواق بوصفها أفضل وسيلة للتوزيع مع وضع ضمانات فيما يتعلق بالأسعار والتغطية الجغرافية. وعلى الرغم من أن الوقت اللازم لبدء تنفيذ هذه المشاريع أطول من المدة اللازمة للاستيراد المباشر إلا أنه حل يتسم بفعالية أكبر من حيث التكلفة بالإضافة إلى أنه حل عملي لمشكلة توفير لحم طازج للسكان.

٣٤ - وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتلبية بعض احتياجات تلك الفئة من السكان المعرضة أكثر من غيرها لسوء التغذية، وذلك خارج نطاق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، فإن جميع المعلومات المتاحة من الدراسات الاستقصائية التي قامت بها وكالات وبرامج الأمم المتحدة تشير إلى وجود مشكلة مستمرة تسبب قلقا بالغا للمنظمة. وعليه أرى أنه من الأساسي أن الاحتياجات التي تتطلب مدخلات خاصة، في إطار استراتيجية الأغذية/التغذية العامة، ينبغي تلبيتها في أقرب وقت ممكن وبأكثر شفافية ممكنة. وبالاستناد إلى ما قامت به وكالات وبرامج الأمم المتحدة بالنسبة لأكثر فئات السكان تعرضا لسوء التغذية في العراق، حدد استعراض البرنامج وجوه ضعف رئيسية في الترتيبات القائمة. فليس للسلطات العراقية إلا قدرة محدودة على التحديد المبكر للأطفال المصابين بسوء التغذية؛ ويحتاج الأطفال الذين تم صرفهم من مراكز التأهيل التغذوي إلى تغذية تكميلية لضمان تماثلهم للشفاء؛ ولدى القائمين على رعاية الأطفال اطلاع محدود على وسائل التغذية السليمة؛ وتعاني وحدات رعاية الأطفال الحالية وعددها ٤٨٩ ١ وحدة من نقص في المواد الغذائية التكميلية اللازمة للأطفال الذين يعانون بشكل معتدل من سوء التغذية.

الصحة

٣٥ - في القطاع الصحي، تبين لمراقبي الأمم المتحدة أن المستوى الحالي للمخزونات غير كاف والكميات التي يجري شراؤها في إطار خطة التوزيع غير كافية. ولمنع تجدد حدوث النقص الذي أفاد به مراقبو الأمم المتحدة على أساس أسبوعي، هناك حاجة إلى دفعة كبيرة أخرى من الأدوية والإمدادات الطبية. ومن أجل تعزيز فعالية السلع المقدمة في إطار خطط التوزيع من الأولى إلى الثالثة، يتم اقتراح مشاريع لتحسين نظم التخزين، والنقل، والحفظ بالتبريد.

٣٦ - وفي القطاع الصحي، حدد استعراض البرنامج متطلبات رئيسية مثل توفير إمدادات مضمونة من الطاقة إلى المستشفيات والمنشآت الصحية وغير ذلك من الخدمات الأساسية المقدمة في المستشفيات مثل إمدادات المياه، والمرافق الصحية، والتخلص من النفايات. ونتيجة لذلك، يقترح إصلاح المستشفيات على المستويات الأولي والثانوي والثالث. وبدون هذا المستوى من الإصلاح، يرجح أن يستمر التدهور الحالي للهياكل الأساسية للمستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديم المساعدة إلى وحدات الرعاية الصحية الأولية أمر أساسي لتخفيف الضغط على النظام برمته.

٣٧ - ومن باب الإنصاف والاستخدام الرشيد للموارد، ينبغي تلبية هذه الاحتياجات بطريقة أشمل وأكثر اعتمادا على المشاريع مما كان الوضع في السابق. وفي هذا السياق، سيتطلب تنفيذ هذه المشاريع، بالإضافة إلى تقديم حكومة العراق وتمويلها لليد العاملة ومواد البناء الأساسية، توفير التدريب والتصميم وغير ذلك من الخدمات الاستشارية التي لا يمكن تدبيرها بسهولة بدون توفير الأموال لوكالات وبرامج الأمم المتحدة التي تساعد حكومة العراق في هذه البرامج الحيوية.

الزراعة

٣٨ - بالإضافة إلى المقترحات الخاصة بتحسين إنتاج البيض والدجاج، من المقرر توسيع نطاق المواد الغذائية وزيادة كمياتها بتقديم مساعدة خاصة إلى إنتاج الفواكه والخضروات. ويلزم اتخاذ مجموعة من التدابير العاجلة لضمان جوانب رئيسية أخرى تتعلق بإنتاج المواشي. وتشمل هذه التدابير إعادة القدرة التشخيصية والتشغيلية الكافية إلى الخدمات البيطرية، وهي قدرة لا يمكن بدونها تقديم استجابة مدروسة ومحددة الأغراض للمشاكل التي تصادف في الإنتاج الحيواني. وطُلبت موارد إضافية لتقديم اللقاحات والعلاج للأمراض الحيوانية الرئيسية المنتشرة في العراق. وتمثل هذه الأمراض، في بعض الحالات، تهديدا ليس للعراق فحسب وإنما للبلدان المجاورة أيضا، واتخذت إزاءها حتى الآن تدابير وقائية أو علاجية قليلة، وفي بعض الأحيان لم تتخذ أي تدابير.

المياه والمرافق الصحية

٣٩ - يلزم تقديم مساعدة عاجلة تزيد عما تنص عليه خطط التوزيع، لضمان تحسين أداء محطات معالجة المياه وما يرتبط بها من شبكات توزيع وصرف. وستتيح هذه المساعدة الاضطلاع بقدر كبير من الأشغال التي من شأنها خفض كمية المياه المهدورة بسبب التسرب. وسيقدم من المواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه وجعلها صالحة للشرب ما يكفي لإمدادات عام واحد. وسيتيح إصلاح نظام رصد المياه وزيادة فعاليته تيسير مراقبة نوعية المياه. ومن المقرر الارتقاء بالمرافق الصحية عن طريق تحسين معالجة مياه المجارير وزيادة عدد مركبات التنظيف المزودة بمرشات مائية ومركبات جمع النفايات.

التعليم

٤٠ - تشمل المقترحات إصلاح نحو ٥ ٠٠٠ مدرسة لا يلزم إعادة بنائها بالكامل وإنما تحتاج إلى ترميمات رئيسية. ويمثل هذا العدد قرابة ٥٠ في المائة من مجموع النظام المدرسي. وسيكون من ضمن التدابير ذات الأولوية توفير المياه والمرافق الصحية حيثما يلزم، وإجراء أشغال هيكلية أساسية لتحسين بيئة التعليم والتعلم وزيادة نسبة الحضور. وستقدم لوازم مدرسية من قبيل المكاتب والسبورات ومجموعات المواد التعليمية للتلامذة والأساتذة.

باء - تنفيذ البرنامج في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية

٤١ - اتسم تنفيذ الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية بالبطء في بداية الأمر، إلا أن السلع الأساسية أخذت تصل بكميات أكبر، والأنشطة الميدانية جارية على قدم وساق في جميع القطاعات. وتشير الدلائل الأولية إلى أن توزيع الأغذية منذ نيسان/أبريل ١٩٩٧، مقرونا ببدء برنامج للتغذية التكميلية محدد الأغراض، أخذ يحسن الحالة التغذوية السيئة لسكان المنطقة. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، طفقت الأدوية تصل بكميات متزايدة باطراد، مما أثار تفاؤلا مشوبا بالحذر بأن استمرار التوريد المنتظم للأدوية سيفي بالاحتياجات الفورية والمقبلة.

٤٢ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذين المجالين، لا تزال الحالة الإنسانية في هذه المحافظات الثلاث، وفي سائر أنحاء العراق، تتسم بالهشاشة وتستلزم إيلاء مزيد من العناية، خاصة لإعادة توطين المشردين داخليا، ولقطاعات الكهرباء والمياه والمرافق الصحية والزراعة. وحتى لو وصلت المواد اللازمة فورا، فإن الموارد المتاحة للقطاع الكهربائي غير كافية لوقف التدهور المتسارع والانهيار الوشيك لتوليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها من سدي دوكان ودربنديكان. ويلزم إيلاء عناية خاصة للأضرار الهيكلية الجسيمة التي لحقت بسد دربنديكان. ويؤثر نقص الكهرباء تأثيرا شديدا في جميع القطاعات الأخرى تقريبا، ومنها المستشفيات ومضخات المياه والمجارير والري.

٤٣ - وتحدق بالمدن الرئيسية، دهوك وأربيل والسليمانية، أخطار صحية جسيمة بسبب عدم إزالة النفايات وعدم معالجة المياه بصورة كافية. ونتيجة لذلك، فإن صحة سكان المدن معرضة للخطر، وكذلك الأمر بالنسبة للمقيمين على مجرى الأنهار من بعد مرورها بتلك المدن. ولا يزال القطاع الزراعي، الذي يتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى كل من التغذية وإعادة التوطين، يعاني انخفاض الغلال بسبب الاعتماد على زراعة محصول واحد، ونقص مبيدات الآفات والأسمدة وقطع الغيار للآلات. ولم يبق قيد التشغيل سوى ٢٣ مدجنة من أصل ٦٠٠، ويقل تجهيز الأغذية كثيرا عن طاقته الأصلية. ورغم أن ما تقدمه خطط التوزيع الجارية سيساعد على زيادة إنتاج محاصيل الحبوب، فإنه يلزم رصد مبلغ إضافي لتحسين الخبرات المحلية والنهوض بإمكانات القطاع لمعالجة جوانب النقص التغذوي بالبروتينات الحيوانية. ويجب أيضا معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في إزالة الأحراج عن طريق إعادة التشجير للحفاظ على التربة والحيلولة دون امتلاء الشبكات الكهرمائية وشبكات الري بالطمي.

٤٤ - ويؤدي نقص الموارد أيضا إلى تباطؤ التقدم المحرز في مجالات التعليم وإزالة الألغام وإعادة التوطين. وأكدت دراسة استقصائية أجرتها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن ٨٠ في المائة من المباني المدرسية في المنطقة البالغ عددها زهاء ٩٠٠ ١ مبنى تعاني أضرارا هيكلية خطيرة. ولا يزال إنتاج طاولات الكتابة المدرسية الذي بدأ حديثا أقل كثيرا من أن يفي بالاحتياجات، كما أن الأموال المرصودة لتوفير الكتب وغيرها من المواد التعليمية هي أموال محدودة. أما برنامج إزالة الألغام الحالي، الذي يعتمد على أساليب الإزالة اليدوية، فلن يتيح إحراز سوى تقدم محدود للغاية في إزالة الألغام الأرضية في

المنطقة التي يقدر عددها بما يزيد كثيرا على ١٠ ملايين لغم. وأخيرا، قد يستغرق توفير القدر الكافي من المساكن والخدمات الاجتماعية للمشردين في المنطقة البالغ عددهم نحو ٠٠٠ ٦٥٠ شخص عدة سنوات إذا ظلت معدلات الإنفاق على مستواها الحالي.

٤٥ - ومن المقترح توفير موارد إضافية لمواجهة جوانب النقص الإنساني في محافظات دهوك وأربيل والسليمانية. ومن بين المقترحات ذات الأولوية مقترحات تتعلق بتلبية الاحتياجات الصحية المستعجلة عن طريق التصدي لأوجه القصور في المراكز الحضرية الثلاثة، وبدء برنامج لإنتاج الدجاج لمعالجة نقص التغذية بالبروتينات الحيوانية. وتشمل مشاريع المياه والمرافق الصحية إقامة محطات جديدة لمعالجة المياه في دهوك وأربيل والسليمانية، وتوفير المعدات اللازمة لإزالة النفايات ودفنها بصورة صحية. ويتضمن العنصر الزراعي استثمارا أوليا في إصلاح ٢٥٠ مدجنة صغيرة، وتحسين منشآت حفظ الأغذية، وتوفير الخدمات البيطرية والتدريب الزراعي. ومن المقترح إنفاق مبالغ إضافية متجددة لتوفير أعلاف الدواجن ومزيد من الأسمدة ومبيدات الآفات، ولتنفيذ برنامج لإعادة التحريج وإدارة المراعي.

٤٦ - ويُعتمد في توفير كميات كافية من الكهرباء في محافظتي أربيل والسليمانية في المقام الأول على سدي الري وتوليد الطاقة الموجودين في دهوك ودربنديكان. وخلصت بعثة فنية أوفدت برعاية الأمم المتحدة إلى أنه يجب تلافي أخطار التآكل والأضرار الهيكلية الخطيرة في سد دربنديكان. وفي القطاع الكهربائي، سيتيح المشروع المقترح إجراء إصلاحات في سد دوكان وإنجاز الأعمال في سد دربنديكان التي توقفت منذ تشييده الأولي. وقد يلزم، بعد إنجاز هذه الخطوة الأولى، إنفاق مبالغ كبيرة تقدر بما يزيد على ٦٢٥ مليون دولار لتجديد شبكات التوليد والنقل والتوزيع، ولإعادة الإنتاج إلى مستويات تفي باحتياجات المنطقة. على أنه لا بد أولا من إتمام تقييم استراتيجي شامل للحالة الراهنة لشبكة الكهرباء في المنطقة بغية تحديد الخيارات المتاحة، والاستعاضة عن النهج المشتت الحالي بخطة سليمة ومتكاملة ومتوازنة للوفاء بالحد الأدنى لاحتياجات المنطقة من الطاقة. وسيتناول هذا التقييم، الذي ينبغي البدء فيه فورا، تصميم الشبكة، والتشغيل والصيانة، والحماية والموثوقية والتدريب. وستتاح مع إنجاز التقييم الاستراتيجي معلومات كافية لتصميم وتقدير تكلفة مجموعة متكاملة من المشاريع الفرعية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمنطقة من الكهرباء.

٤٧ - وتشمل المقترحات الخاصة بالمشاريع مبادرات لجعل التنفيذ الميداني متماشيا مع القدرة الاستيعابية. ومن هذه المقترحات القيام على سبيل التجربة باستحداث قدرة آلية لإزالة الألغام بغية استخدامها في المناطق الزراعية، والتصنيع المحلي لمزيد من الأطراف الاصطناعية. وفيما يتعلق بالتعليم، ينبغي شراء مواد تعليمية إضافية، والمضي الآن في تنفيذ الخطة الموضوعة سابقا لتصنيع ٠٠٠ ١٥٠ طاولة كتابة مدرسية إضافية، إلى جانب إصلاح عدد إضافي من المدارس منها ٥٠٠ مدرسة ابتدائية و ٢٠٠ مدرسة ثانوية، فضلا عن ٢٠ مركزا للأطفال المحرومين. ومن التدابير الأخرى المقترحة إصلاح المطابع المحلية والمركبات الخاصة بالمرشدين الاجتماعيين الذين يساعدون الأطفال المحرومين. وخصص مبلغ صغير لتوسيع نظام رصد التغذية من مستوى المحافظات إلى مستوى الأقضية.

٤٨ - ويجب بذل كل الجهود الممكنة للتعجيل بتحسين الظروف السكنية للمشردين وتوفير الدعم لهم. وتحقيقا لهذه الغاية، تستند الأنشطة المقترحة إلى تقييم قدرة البناء المتبقية وزيادة مشاركة المنظمات غير الحكومية. كما رُصد مبلغ متواضع لقطاع أماكن الإيواء لإتاحة الحد الأدنى من صيانة الهياكل الأساسية ذات الصلة. ويلزم هذا المبلغ، خاصة في الشتاء، لتحسين التخطيط المحلي وتوصيل الإمدادات والخدمات الإنسانية إلى المناطق النائية في الوقت المناسب. وأخيرا، تتضمن المقترحات المتعلقة بالمشاريع الاضطلاع بأنشطة إضافية محدودة في قطاعات الأغذية والتغذية والصحة والأدوية، إذ يجري الوفاء بالاحتياجات الأساسية في هذا المجال في إطار الوفاء باحتياجات البلد كله.

رابعا - الملاحظات والتوصيات

ألف - استعراض العملية

٤٩ - أود أن أؤكد مجددا أن خطة التوزيع ومرفقاتها ما زالت هي محور مجمل نظام شراء الإمدادات الإنسانية والموافقة عليها وتوزيعها. ومن ثم، يوصى بإجراء تحسين كبير لمضمون خطة التوزيع وطريقة عرضها، ويشمل ذلك، في جملة أمور، تحديد أولويات الإمدادات المطلوبة والارتباطات القائمة بينها، إن وجدت، في سياق المشروع أو النشاط، وتواريخ التسليم المطلوبة، ونقاط الدخول المفضلة، والأغراض المستهدفة التي ستتحقق. وفي الوقت الراهن، لا توفر خطة التوزيع ومرفقاتها بالنسبة لكل سلعة إلا رمزها والكمية المطلوبة منها. ويقف مكتب برنامج العراق ووكالات وبرامج الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم جميع المساعدات لحكومة العراق في صياغة خطة توزيع أوضح.

٥٠ - وورود هذه المعلومات الإضافية في خطة التوزيع سيؤدي الى تيسير وتعجيل تجهيز الطلبات وعملية الموافقة عليها من قبل لجنة مجلس الأمن. ويمكن للجنة أن تستعرض خطة التوزيع ومرفقاتها من البداية لكي تتيح الفرصة لأعضاء اللجنة لتحديد أي استثناءات قد يرغبون في وضعها أو أي معلومات إضافية مطلوبة، من أجل تمكين الأمانة العامة من معالجة المسائل، بالتشاور التام مع حكومة العراق وجميع الجهات المعنية الأخرى.

٥١ - ومن أجل تفادي الجهود الضخمة والتي تستغرق وقتا طويلا والصعوبات التي واجهت إعداد خطط التوزيع في المراحل من الأولى إلى الثالثة، وما نشأ عنها من صعوبات إدارية وتنفيذية، ينبغي أن تكون هناك خطة توزيع مستمرة وحيدة، يجري استعراضها وتعديلها بصفة مستمرة، حسب الاقتضاء.

٥٢ - ونتيجة لاستعراض العملية، قررت زيادة قدرة مكتب برنامج العراق على تجهيز الطلبات في حينها وتوفير الدعم للجنة مجلس الأمن. وينبغي أن يحصل المكتب على الاحتياجات المطلوبة والمناسبة من الموارد من الموظفين، بما في ذلك الدعم اللازم من المستشارين التقنيين.

٥٣ - كما أصدرت توجيهات الى مكتب برنامج العراق بأن:

(أ) يجهز، على الفور، في غضون يومين من أيام العمل، جميع الطلبات الواردة والمستوفية لإجراءات لجنة مجلس الأمن والمتسقة مع خطة التوزيع المعتمدة أو أي تعديلات عليها، توقعا لتوافر الأموال. وعلى أي حال، فإنه بمجرد الموافقة على الطلبات ينبغي للأمانة العامة ألا تفرج عن خطابات الموافقة إلا بعد الحصول على تأكيد من المراقب المالي بتوافر أموال كافية؛

(ب) يزود لجنة مجلس الأمن، بالتشاور التام مع حكومة العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والوكالات والبرامج المعنية التابعة للأمم المتحدة، بجميع المعلومات المتصلة بالأولويات، وبالطلبات التي يوجد بينها ترابط والطلبات الحساسة لعامل الزمن، وتواريخ التسليم المطلوبة، والأصناف وقطع الغيار التي يحتمل أن تكون ذات استخدام مزدوج، وأي معلومات إضافية قد ترغب اللجنة في الحصول عليها؛

(ج) يستعين، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، بمراقبي الأمم المتحدة في العراق بطريقة تتيح توفير الضمانات المطلوبة للجنة مجلس الأمن بأن جميع الإمدادات المصرح بشرائها، بما فيها الأصناف و/أو قطع الغيار التي يحتمل أن تكون ذات استخدام مزدوج، تستخدم فعلا في الغرض الذي صرح باستخدامها له؛

(د) يضمن، بالتعاون التام مع رئيس لجنة مجلس الأمن وأمانتها، إحالة خطابات الموافقة الصادرة من رئيس اللجنة، شريطة توافر الأموال، في غضون يوم واحد من أيام العمل من اعتماد اللجنة للطلب؛

(هـ) ينظم، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، عند الاقتضاء، اجتماعات إحاطة لكل من يرغب من ممثلي البعثات الدائمة والمراقبة لدى الأمم المتحدة، عن قواعد وإجراءات لجنة مجلس الأمن والتفاهمات التي توصلت إليها اللجنة، وعن الإجراءات المتعلقة بإعداد وتقديم الطلبات، ويقدم لهم ما يطلبونه من مساعدة، حسب الاقتضاء؛

(و) ينظم أيضا بصفة دورية اجتماعات إحاطة غير رسمية لأعضاء لجنة مجلس الأمن لإبلاغهم بالتقدم المحرز في عملية تنفيذ البرنامج وبأي صعوبات قد تعترض هذه العملية؛

(ز) يعمل كمركز اتصال لمتابعة وتنسيق جميع الأنشطة المتصلة بإعداد خطة التوزيع واعتمادها، وتحقيق الإيرادات وتوزيع الأموال، وتجهيز الطلبات وتعميمها والموافقة عليها، وتجهيز خطابات الائتمان، والشراء، والتسليم، وعمليات التصديق والتحقق من النوعية التي يقوم بها وكلاء المعاينة المستقلون عند نقاط الدخول، فضلا عن توزيع الإمدادات في العراق. وسيتم دعم المكتب، حسب الاقتضاء، بفريق استشاري تقني يضم، عند الاقتضاء، خبراء من الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ح) ينشئ نظام معلومات شاملا متكاملا من أجل تحسين تزويد مجلس الأمن، ولجنته، وجميع الدول الأعضاء، والأطراف الأخرى المعنية، في الوقت المناسب، بمعلومات موثقة عن تقدم سير كل طلب في العملية بكاملها بدءا من التعاقد وحتى توزيع الإمدادات الإنسانية في العراق، وعن تنفيذ البرنامج، مع مراعاة الحذر الواجب فيما يتصل بالمعلومات المتعلقة بحقوق الملكية التجارية؛

(ط) يستعرض إجراءات تقديم التقارير ويقدم الى لجنة مجلس الأمن للنظر شكلا منقحا للتقارير وجدولا زمنيا لتقديمها من أجل تبسيط التقارير وتحسين تركيزها على تنفيذ البرنامج بفعالية أكبر والإسهام في شفافية العمليات؛

(ي) يعزز قدرة وكلاء المعاينة المستقلين على المصادقة على المراقبة النوعية لتدفقات السلع وتوفير تلك المراقبة بصورة عاجلة؛ ويضمن قيامهم بإبلاغ مكتب برنامج العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالمصادقة على وصول الإمدادات خلال ٢٤ ساعة؛ كما يعزز قدرتهم على إجراء اختبارات النوعية خلال أقصر فترة ممكنة تقنيا، وعلى إجراء اختبارات النوعية داخل العراق؛

(ك) يوفر مركزيا وينشر بصفة منتظمة، بالتعاون التام مع إدارة شؤون الإعلام، معلومات عن أهداف تنفيذ البرنامج وتأثيره على الحالة الإنسانية في العراق وعن التقدم المحرز في هذا الصدد. وينبغي أيضا توفير معلومات عن أنشطة الوكالات والبرامج المعنية داخل العراق؛

(ل) يقوم، بالتعاون التام مع المراقب المالي للأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى، باستعراض الخيارات وإدخال التعديلات اللازمة على الإجراءات الحالية من أجل التعجيل بعمليات التسديد من حساب نسبة الـ ١٣ في المائة إلى حساب نسبة الـ ٥٣ في المائة للنفقات المتعلقة بعمليات الشراء الكبيرة للأغذية والأدوية المشتراة بواسطة حكومة العراق لمحافظات دهوك وإربيل والسليمانية في الشمال؛

(م) يعد، من خلال العمل المباشر مع المراقب المالي للأمم المتحدة، خطة ويحدد الموارد التي ستلزم لإنجاز الأنشطة التي سيستمر تنفيذها إلى ما بعد فترة البرنامج نفسه.

٥٤ - وكما ذكر أعلاه، أصدرت تعليمات إلى أمين الخزانة للأمم المتحدة، لكي يتصدى، بالتشاور مع جميع الجهات المعنية، لأوجه القلق التي أعرب عنها فيما يتعلق بالصعوبات التي ظهرت في ظل الترتيبات المصرفية الحالية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحكومة العراق، وأعضاء لجنة مجلس الأمن، والمصرف الوطني لباريس (بانك ناسيونال دي باري)، وذلك بهدف تذليل الصعوبات التي ووجهت وإزالة أوجه القلق التي أعرب عنها، ولا سيما في ما يخص فتح خطابات الائتمان.

٥٥ - ومن أجل زيادة التعجيل بالأنشطة المتصلة بالترتيبات المصرفية، فإنني أحث حكومة العراق على أن توفد إلى نيويورك ممثلا من مستوى مناسب عن مصرف العراق المركزي. وعلاوة على ذلك، ومن أجل

ضمان إمكانية التنبؤ والثقة والاستقرار من الناحية المالية، وهي أمور أساسية للتنفيذ الفعال للبرنامج، فإنني أحث حكومة العراق كذلك على كفالة بيع النفط بمعدل ثابت طوال الفترة المصرح بها من قبل مجلس الأمن.

٥٦ - كما أحث وكالات وبرامج الأمم المتحدة على عدم تقديم طلبات الشراء الخاصة بها إلا بعد الاتفاق مع الموردين على معظم التفاصيل المتصلة بالعقود المقبلة وذلك من أجل تفادي تقديم تعديلات على طلباتهم الأصلية.

٥٧ - وإنني أتابع باهتمام بالغ الاستعراض الذي تجريه لجنة مجلس الأمن لإجراءات عملها، عملا بالفقرة ٩ من القرار ١١٤٣ (١٩٩٧)، وتوفر الأمانة العامة كل ما يلزم من دعم في هذا الصدد، وإنني أتطلع الى التوصيات والمقررات التي تتخذها اللجنة من أجل التعجيل بعملية الموافقة.

٥٨ - وقد ترغب اللجنة في النظر في التدابير التالية من أجل التعجيل بعملية الموافقة وزيادة الإسهام في وصول الإمدادات الإنسانية الى العراق في الوقت المناسب:

(أ) رهنا بالموافقة على توصياتي بشأن شكل خطة التوزيع، ومع الإبقاء على المرونة الحالية في النظام الداخلي للجنة وعلى التفاهمات التي تم التوصل إليها، قد ترغب اللجنة في استخدام تواريخ التسليم المطلوبة لتحديد أولويات النظر في الطلبات؛

(ب) قد ترغب اللجنة في استعراض مرفقات خطة (خطط) التوزيع، من البداية كيما تحدد في أبكر وقت ممكن الأصناف المعرضة "لإرجاء النظر فيها" والأصناف التي يحتمل أن يطلب توفير مزيد من المعلومات عنها وعن التحقق من استخدامها النهائي؛

(ج) قد ترغب اللجنة في أن تنظر في الطلبات وتوافق عليها حتى قبل توافر الأموال في حساب العراق بالأمم المتحدة، على أن يكون مفهوما أن الأمانة العامة لن تفرج عن خطابات الموافقة إلا بعد الحصول على تأكيد من المراقب المالي بوجود أموال كافية في الحساب؛

(د) من أجل التعجيل بتجهيز الطلبات المرجأ النظر فيها، قد ترغب اللجنة في التوصل إلى تفاهم بتقديم تفسيرات خطية وصريحة في غضون ٢٤ ساعة بشأن الأصناف المرجأ النظر فيها، وذلك لتمكين مقدمي الطلبات من توفير أي معلومات إضافية مطلوبة؛

(هـ) أن تراعى، قدر الإمكان، المرونة والتيسير في الاستجابة للتطورات التي لا يمكن التنبؤ بها سلفا مثل الأوبئة والكوارث الطبيعية، مثل وباء الدودة الحلزونية المتفشي حاليا والذي لا يهدد الثروة الحيوانية في العراق وحده وإنما أيضا في البلدان المجاورة؛

(و) بغية التعجيل بالموافقة على الطلبات، قد ترغب اللجنة أيضا في أن تنظر، في سياق استعراضها من البداية لخطة التوزيع ومرفقاتها، في تخويل الأمانة العامة سلطة الموافقة، مستخدمة خبراءها التقنيين، بالنسبة لأصناف مثل الأغذية والأدوية واللوازم الصحية الروتينية، شريطة أن تكون هذه الطلبات متمشية تماما مع خطة التوزيع المعتمدة ومرفقاتها، من حيث النوعية والكمية على السواء، ورهنا بانطباق ما وضعته اللجنة من مبادئ توجيهية وما توصلت إليه من تفاهمات.

٥٩ - ويوصى بأن يعمد مجلس الأمن، آخذا بعين الاعتبار أن إعداد خطة توزيع مستقلة لكل مرحلة قد تطلب جهدا هائلا واستغرق وقتا طويلا، مما أسهم في تعطيلات غير مقبولة لتنفيذ البرنامج، إلى النظر في منح الإذن بأن يتم تنفيذ البرنامج على أساس خطة توزيع مستمرة، يمكن تعديلها حسب الاقتضاء.

٦٠ - وقد يرغب المجلس أيضا في أن يناشد جميع الدول التعاون في تقديم الطلبات الى الأمانة العامة في الوقت المناسب، وإصدار تراخيص التصدير على وجه السرعة، وتسهيل نقل الإمدادات الإنسانية التي تأذن بها لجنة مجلس الأمن، واتخاذ جميع التدابير المناسبة الأخرى في حدود اختصاصاتها من أجل ضمان وصول الإمدادات الإنسانية المطلوبة بصورة عاجلة الى الشعب العراقي بأسرع ما يمكن.

باء - استعراض البرنامج

٦١ - فيما يتعلق بقطاع الكهرباء، سبق لي أن وجهت انتباه مجلس الأمن إلى الحالة الخطيرة للغاية وتدهورها السريع وما قد ينتج عن ذلك من عواقب وخيمة محتملة. وتتطلب هذه المسألة أن ينظر المجلس فيها بشكل منفصل. وفيما يتعلق بالمحافظات الشمالية: دهوك وإربيل والسليمانية، عهدت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن يقوم، على وجه الاستعجال الشديد، بدراسة استقصائية من أجل إعداد استراتيجية وتحديد التدابير الأساسية ذات الأولوية وتكلفتها. وبعد إجراء هذا التقييم وبالتشاور التام مع حكومة العراق، فإنني اعتزم أن أعود إلى المجلس بمقترحات للتمويل الملائم. وفيما يتعلق بالحالة في وسط العراق وجنوبه، يعتقد أن معدل التدهور خطير بنفس القدر. وأعرب مجددا عن قلقي الشديد إزاء العواقب المحتملة لتعطل الشبكة وما ينشأ عن ذلك من عواقب إنسانية. ولذلك، فإنه من المهم للغاية أن تحظى هذه الحالة بالاهتمام الكامل وبالخبرة المشتركة لكل من السلطات العراقية وخبراء الأمم المتحدة حتى يتسنى تحديد الأولويات وتحديد تكلفتها على وجه السرعة في إطار استراتيجية الحكومة، وينبغي لهذا الاستعراض أن يحدد المشاريع التي يتعين القيام بها فورا، وكذا المشاريع التي لا يمكن القيام بها إلا على المدى المتوسط أو المدى الطويل. وأشجع حكومة العراق على أن تقدم إلى المجلس برنامجا ملائما للتمويل بمجرد استكمال التقييم.

٦٢ - واستنادا إلى نتائج استعراض البرنامج، أوصي أيضا بأن توجه موارد إضافية لتقديم الدعم على مستوى المجتمعات المحلية إلى وحدات رعاية الطفل، ومراكز الإصلاح التغذوي ومراكز الرعاية الصحية الأولية، المعنية فعلا بعلاج حالات سوء التغذية الشديدة والمتوسطة من خلال رصد النمو، وتعليم الأمهات،

وتزويد الأطفال بالحليب الصحي في المراكز وتقديم الأغذية التكميلية للطفل والأسرة. وبصفة خاصة، ينبغي توسيع نطاق نظام رعاية الطفل على مستوى المجتمعات المحلية، بإنشاء ٥٠٠ ١ مركز إضافي. وأوصي أيضا بتقديم الأغذية التكميلية لحد أدنى من السكان المستهدفين يبلغ ٠٠٠ ٩٠٤ ١ نسمة من الأطفال دون الخامسة من العمر الذين يعانون حالة سوء التغذية المزمن ومن النساء الحوامل والأمهات المرضعات والأشخاص المشردين داخليا، والعائدين والمرضى نزلاء المستشفيات.

٦٣ - وكما أشير من قبل، ورهنا بموافقة مجلس الأمن على التمويل الإضافي، ستتطلب جميع التوصيات إجراء مناقشة تفصيلية مع حكومة العراق ونظرائها من السلطة المحلية بهدف توضيح القضايا المعلقة والتوصل إلى اتفاق واضح بشأن الأولويات. وبعد ذلك، ينبغي للحكومة أن تقدم عرضا مفصلا وفقا لنهج وشكل مقترحات المشاريع.

٦٤ - وفي استعراض البرنامج، بُذل مجهود من أجل الاستجابة إلى أكثر الاحتياجات إلحاحا والتي جرى تحديدها فيما يتعلق بعدم كفاية المستويات التغذوية وبالنقص في الأدوية واللوازم الطبية. كما تم تحديد تدابير أيضا من أجل زيادة فعالية نظم التوزيع وإيقاف التدهور المستمر للهياكل الأساسية في جميع القطاعات بسبب الأثر المباشر وغير المباشر في صحة السكان وحالتهم التغذوية. وأتاح الاستعراض فرصة لدراسة نتائج المراقبة التي استمرت لمدة سنة تقريبا في جميع القطاعات ولتحديد التدابير التصحيحية، في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، وهي تدابير ترى الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، الأخذ بها لمواجهة الظروف البالغة الصعوبة البينة التي يتحملها المواطنون العراقيون. ونتيجة لذلك، تعكس المشاريع القطاعية المقترحة حجم المشاكل التي يواجهها العراق حاليا وتترتب على ذلك آثار مالية حتمية؛ يبينها إجمالي المبلغ المخصص اللازم لتلبية هذه الاحتياجات الإنسانية. وكان من الضروري أيضا أخذ إطار الفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) في الاعتبار عند بلوغ المبلغ الإجمالي المقترح. ورغم أن المبلغ المقترح قد يعد إضافة كبيرة جدا للأموال التي أذن بها فعلا، ينبغي ملاحظة أن هذا المبلغ لا يبدأ بمواجهة المشاكل الرئيسية التي تمس قطاع الكهرباء في جميع أنحاء البلد.

٦٥ - ومن الواضح إن حجم الموارد الإضافية اللازمة يثير تساؤلات بشأن كيفية تحقيق هذا المستوى المستهدف من الإيرادات. وإنني إدرك أن استعراض البرنامج ركز كلية على الاحتياجات الإنسانية وبالتالي لم يربط توصياته بالقدرة المتصورة على ضخ النفط، وهو أمر لا يمكن التحقق منه. ورهنا بموافقة المجلس على البرنامج المعزز، ستبدأ المناقشات مع حكومة العراق، بشأن كل من البرنامج وطرائق تدبير الأموال اللازمة على مدى فترة ١٨٠ يوما، والتي ستتوقف إلى حد كبير على قدرة العراق على إنتاج النفط وتصديره. ومن أجل تحقيق أنجع استخدام للموارد في أقصر وقت ممكن، تدعو الأمم المتحدة حكومة العراق لمناقشة استراتيجيتها المتوخاة لعلاج الحالة التغذوية الخطرة. وإننا نتوقع أن تحدد تلك المشاورات تخصيصا متوازنا للموارد بين سلة الأغذية، والتوزيع الفوري المستهدف لأولئك الذين هم أكثر عرضة للخطر وبين الإنتاج المعزز للغذاء. وفيما يتعلق بالقطاعات الأخرى التي لا يجري فيها ربط المشاريع، رغم طابعها

العاجل، بالتوزيع المنتظم بنفس الطريقة المتبعة في قطاع الأغذية والتغذية، تدعو الأمم المتحدة حكومة العراق إلى أن تتقدم بإطار زمني للتنفيذ يبين الأولويات النسبية والمواعيد المتوقعة لإنجاز الأنشطة.

٦٦ - وقد استهدف استعراض البرنامج تحديد الاحتياجات الإنسانية الأساسية التي لم يتم تلبيتها حتى الآن من أجل ضمان زيادة فعالية تنفيذ خطة التوزيع. وينص المستوى الحالي للتمويل المأذون به بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) على بيع ما قيمته بليوني دولار من النفط والمنتجات النفطية، يتاح منها مبلغ ١,٣ بليون دولار لشراء السلع الإنسانية. ومنذ بدء تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، أصبح واضحا بصورة متزايدة أن هذا المبلغ غير كاف لمنع استمرار التدهور في الظروف الإنسانية ولا يمكن أن يفي بغرض تحسين الحالة الصحية والتغذوية للشعب العراقي الذي كان ينشده المجلس عندما اعتمد بالإجماع هذا الإجراء. ومن ثم، فإنني مقتنع، في ضوء التوصيات التفصيلية التي جاءت نتيجة لاستعراض البرنامج، بأن هناك حاجة عاجلة لزيادة المساعدة من أجل مواجهة الحالة الإنسانية في العراق، وبأن توفير موارد إضافية بطريقة هادفة، في إطار القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، هو أنجع وسيلة لمواجهة هذه الاحتياجات في الوقت الراهن. وفي حال موافقة المجلس على هذه التوصية، فإن مستوى الموارد الإضافية - التي ستضاف إلى مبلغ الـ ١,٣ بليون دولار المتوفر في إطار الترتيبات الحالية - المطلوبة لتنفيذ الاقتراحات المترابطة ذات الأولوية المدرجة في المرفق الثاني سيبلغ ٥٩٠ ٥٧٠ ١١٥ ٢ دولارا، سيخصص منها مبلغ ٩٩٠ ٥٥٦ ٠١٧ ١ دولارا للنفقات المتكررة، ومبلغ ٦٠٠ ٠١٣ ٠٩٨ ١ دولار للنفقات غير المتكررة. وفي حال موافقة المجلس على التوصيات، فإن التكلفة الإجمالية للبرنامج الإنساني الذي ينفذ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) ستبلغ ٢٧٦ ٧٩٢ ٥٥٠ ٣ دولارا. ولا يؤخذ في الحسبان في ذلك أحكام الفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، التي تنص على تحويل ٣٠ في المائة من إجمالي العائدات إلى صندوق التعويضات. ومن ثم، فإن تطبيق الفقرة ٨ سيستلزم إنتاج كمية إضافية من النفط بما قيمته ٠١٢ ٦٤٨ ٦٥٥ ١ دولارا، تشمل ٠٨٦ ٩٣٢ ٥٦١ ١ دولارا لصندوق التعويضات، ليصل بذلك المبلغ الإجمالي إلى ٢٨٨ ٤٤٠ ٢٠٦ ٥ دولارا (انظر المرفق الأول).

٦٧ - وختاما، أود أن أؤكد، كما فعلت في تقريري السابق، على ما يلي: يجب علينا أن نتذكر البُعد الإنساني في تنفيذ برنامج تلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ولذا فإنني أحث مجلس الأمن على أن يضع ذلك في اعتباره عند استعراض الملاحظات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

المرفق الأول

استعراض مالي عام
(بدولارات الولايات المتحدة)

القطاع	المخصص الحالي لخطة التوزيع الثالثة[أ]	المخصص الإضافي	
الأغذية/التغذية	٩١٦ ٠١٠ ٠٠٠	٦١٨ ٨٠١ ٩٩٠	
الصحة	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٦٦ ٧٦٠ ٠٠٠	
الزراعة	٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٥٢ ١٠٨ ١٠٠	
المياه والمرافق الصحية	٤٤ ١٧٠ ٠٠٠	٣٢١ ٠٠٠ ٠٠٠	
التعليم	٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	١٤٠ ٢٢٠ ٥٠٠	
إعادة التوطين	١١ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
إزالة الألغام	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ١٨٠ ٠٠٠	
الكهرباء	٦١ ٥٠٠ ٠٠٠	٧٦ ٥٠٠ ٠٠٠	
			مخصص خطة التوزيع الثالثة + المخصص الإضافي
مجموع الـ ٥٣ في المائة + الـ ١٣ في المائة[ب]	١ ٣٢٠ ٦٨٠ ٠٠٠	٢ ١١٥ ٥٧٠ ٥٩٠	٣ ٤٣٦ ٢٥٠ ٥٩٠
مجموع الـ ٢,٢ في المائة[ب]	٤٤ ٠٢٢ ٦٦٧	٧٠[ج] ٥١٩ ٠٢٠	١١٤ ٥٤١ ٦٨٦[ج]
إجمالي المخصص الإنساني	١ ٣٦٤ ٧٠٢ ٦٦٧	٢ ١٨٦ ٠٨٩ ٦١٠	٣ ٥٥٠ ٧٩٢ ٢٧٦
الإيراد اللازم للمخصص الإجمالي وفقا للفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥)	٢ ٠٠١ ٠٣٠ ٣٠٣	٣ ٢٠٥ ٤٠٩ ٩٨٥	٥ ٢٠٦ ٤٤٠ ٢٨٨

(أ) قدمت خطة التوزيع الثالثة من قبل حكومة العراق وفقا لقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) ومذكرة التفاهم، ووافق عليها الأمين العام في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

(ب) النسب ٥٣ في المائة و ١٣ في المائة و ٢,٢ في المائة هي نسب محددة وفقا للفقرة ٨ من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

(ج) في حين أنه تم الإبقاء على تخصيص نسبة الـ ٢,٢ في المائة المنصوص عليها في القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لغرض هذا المرفق، سيبذل كل جهد ممكن للتقليل من التكاليف الفعلية إلى أدنى حد ممكن.

المرفق الثاني

المشاريع المزمع الاضطلاع بها إضافة إلى خطة التوزيع الثالثة

القطاع	مخطط المشروع	التكلفة التقديرية (بدولارات الولايات المتحدة)
الأغذية/التغذية	سلة الأغذية[أ]	
	١ - تعزيز سلة أغذية القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).	٨٧٠ ٢٨٣ ٥٢٧
	التغذية	
	٢ - التعرف المبكر على الأطفال المصابين بسوء التغذية وعلاجهم.	
	٣ - برنامج التغذية التكميلية لأكثر الأشخاص تعرضا للإصابة بسوء التغذية.	
	٤ - نظام معلومات التغذية في حالات الطوارئ.	
	٥ - أجهزة مختبرات (للمحافظات الشمالية الثلاث).	
	٦ - نظام معلومات التغذية (للمحافظات الشمالية الثلاث).	
	المجموع الفرعي	٩١ ٥١٨ ١٢٠
	المخصص الإجمالي	٦١٨ ٨٠١ ٩٩٠
	ويشمل:	
	تكاليف متكررة	٦١٧ ٩٠١ ٩٩٠
	تكاليف غير متكررة	٩٠٠ ٠٠٠
	الموعد التقديري لتسليم السلع: ٤ أشهر	
	فترة التنفيذ التقديرية: ٨ أشهر.	
الصحة	١ - توفير الأدوية واللوازم الطبية في حالات الطوارئ.	
	٢ - إصلاح نظام توزيع العقاقير.	
	٣ - إصلاح نظام الرعاية الصحية الأولية.	
	٤ - إصلاح مستشفيات الرعاية الثانوية.	
	٥ - إصلاح مستشفيات الرعاية الثالثية.	

القطاع	مخطط المشروع	التكلفة التقديرية (بدولارات الولايات المتحدة)
	٦ - إصلاح نظام الرعاية الصحية الأولية (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	المخصص الإجمالي	٥٦٦ ٧٦٠ ٠٠٠
	ويشمل:	
	تكاليف متكررة ١١٧ ٣٢٠ ٠٠٠	
	تكاليف غير متكررة ٤٤٩ ٤٤٠ ٠٠٠	
	الموعد التقديري لتسليم السلع: ٦ - ٨ أشهر	
الزراعة	١ - الإصلاح الطارئ لسلسلة التبريد المخصصة للتوزيع البيطري.	
	٢ - التعزيز الطارئ لأداء الإدارة العامة للطب البيطري.	
	٣ - مراقبة ومكافحة مرض الدودة الحلزونية القديم.	
	٤ - حملات تطعيم المواشي.	
	٥ - مراقبة ومكافحة حمى البحر المتوسط - السل.	
	٦ - إعادة تنشيط المزارع الصغيرة لإنتاج الدواجن الصغيرة الحجم.	
	٧ - إعادة تنشيط الإنتاج الكبير لبيض الطعام.	
	٨ - تعزيز الإنتاج الريفي الصغير الحجم للخضروات.	
	٩ - تعزيز الإنتاج الريفي الصغير الحجم للفواكه.	
	١٠ - إصلاح المراكز البيطرية (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	١١ - إصلاح المراكز الزراعية (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	١٢ - إنعاش الإنتاج المحدود النطاق للدواجن (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	١٣ - إعادة زراعة الأحراج (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	١٤ - المواد الكيميائية الزراعية للمحافظات الشمالية الثلاث).	
	المخصص الإجمالي	٣٥٢ ١٠٨ ١٠٠
	ويشمل:	
	تكاليف متكررة	٢٠٩ ٠٨٥ ٠٠٠
	تكاليف غير متكررة	١٤٣ ٠٢٣ ١٠٠
	الموعد التقديري لتسليم السلع: ٤ أشهر	
	الفترة التي تنقضي قبل توفر المنتجات: ١٢ شهرا.	

القطاع	مخطط المشروع	التكلفة التقديرية (بدولارات الولايات المتحدة)
المياه والمرافق الصحية	١ - تعزيز محطات المياه ومحطات معالجة الصرف الصحي. ٢ - تعزيز شبكات توزيع المياه وشبكات الصرف. ٣ - توفير المواد الكيميائية اللازمة لمعالجة المياه لإنتاج مياه شرب مأمونة. ٤ - إجراء إصلاح شامل للمركبات الحالية لخدمات شبكات المياه والصرف الصحي. ٥ - تعزيز نظام الرصد الحالي. ٦ - تعزيز نظم الإصحاح (في المحافظات الشمالية الثلاث). المخصص الإجمالي	٣٢١ ٠٠٠ ٠٠٠
	ويشمل: تكاليف متكررة ١٦ ٠٠٠ ٠٠٠ تكاليف غير متكررة ٣٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠ الموعد التقديري لتسليم السلع: ٨ أشهر الفترة التقديرية للتنفيذ: ٤ - ١٢ شهرا.	
التعليم	١ - الإصلاح الطارئ للمدارس. ٢ - توفير الأصناف اللازمة للفصول الدراسية. ٣ - توفير اللوازم الأساسية. ٤ - إصلاح المطابع. ٥ - إصلاح المدارس (في المحافظات الشمالية الثلاث). ٦ - إصلاح مؤسسات رعاية الأطفال (في المحافظات الشمالية الثلاث). ٧ - توفير اللوازم التعليمية (في المحافظات الشمالية الثلاث). ٨ - إصلاح المطابع (في المحافظات الشمالية الثلاث). المخصص الإجمالي	١٤٠ ٢٢٠ ٥٠٠
	ويشمل: تكاليف متكررة ٤٨ ٢٥٠ ٠٠٠ تكاليف غير متكررة ٩١ ٩٧٠ ٥٠٠ الموعد التقديري لتسليم السلع: ٣ - ٦ أشهر. فترة التنفيذ التقديرية: سنة واحدة.	

القطاع	مخطط المشروع	التكلفة التقديرية (بدولارات الولايات المتحدة)
إعادة التوطين	إصلاح أماكن الإيواء (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	المخصص الإجمالي	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	ويشمل:	
	تكاليف غير متكررة	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠
	الموعد التقديري للتسليم والفترة التقديرية للتنفيذ: سنة واحدة.	
إزالة الألغام	١ - إزالة الألغام عن طريق استئجار المعدات (المحافظات الشمالية الثلاث).	
	٢ - تقديم الدعم إلى ضحايا الألغام الأرضية (المحافظات الشمالية الثلاث).	
	المخصص الإجمالي	١٠ ١٨٠ ٠٠٠
	ويشمل:	
	تكاليف متكررة ٩ ٠٠٠ ٠٠٠	
	تكاليف غير متكررة ١ ١٨٠ ٠٠٠	
الكهرباء	١ - إصلاح هياكل السدود (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	٢ - إصلاح وحدات التوليد (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	٣ - مسح طاقة الشبكة (في المحافظات الشمالية الثلاث).	
	المخصص الإجمالي	٧٦ ٥٠٠ ٠٠٠
	ويشمل:	
	تكاليف غير متكررة ٧٦ ٥٠٠ ٠٠٠	
	الموعد التقديري للتسليم والفترة التقديرية للتنفيذ: سنة واحدة.	
	المجموع	٢ ١١٥ ٥٧٠ ٥٩٠
	ويشمل:	
	تكاليف متكررة ١ ٠١٧ ٥٥٦ ٩٩٠	
	تكاليف غير متكررة ١ ٠٩٨ ٠١٣ ٦٠٠	

(أ) التكلفة الإجمالية لسلة الأغذية المتوخاة ستبلغ ١ ٣٩٧ ٢٩٣ ٨٧٠ دولارا على مدى فترة مدتها ٦ أشهر.